

أمر حكومي عدد 357 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 2605 لسنة 2015 المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 المتعلق بطرق وإجراءات منح الامتيازات الجبائية المنصوص عليها بالفصلين 31 و75 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزيرة المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتعلق بقانون المالية لسنة 1971 وخاصة الفصل 48 منه،

وعلى مجلة الأداء على القيمة المضافة الصادرة بموجب القانون عدد 61 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 المتعلق بقانون المالية لسنة 2017،

وعلى التعريفة الجديدة للمعالييم الديوانية عند التوريد الصادرة بموجب القانون عدد 113 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 المتعلق بقانون المالية لسنة 2017،

وعلى القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 وخاصة الفصل 24 مكرّر منه،

وعلى مجلة الديوانة الصادرة بموجب القانون عدد 34 لسنة 2008 المؤرخ في 2 جوان 2008 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 المتعلق بقانون المالية لسنة 2017،

وعلى القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016 وخاصة الفصلين 31 و75 منه،

وعلى القانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 المتعلق بقانون المالية لسنة 2017 وخاصة الفصول 22 و25 و56 منه،

وعلى الأمر عدد 316 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي 1975 المتعلق بضبط مشمولات وزارة المالية،

وعلى الأمر الحكومي عدد 2605 لسنة 2015 المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 المتعلق بطرق وإجراءات منح الامتيازات الجبائية المنصوص عليها بالفصلين 31 و75 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،
وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه :

الفصل الأول - يلغى رقم التعريف الديوانية م 121490 المدرج بالجدول الملحق بالأمر الحكومي عدد 2605 لسنة 2015 المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 المشار إليه أعلاه ويعوض بما يلي :

الشروط	الحصة السنوية	الامتيازات الجبائية المسندة			بيان المنتجات	البند التعريفي
		المعالم المستوجبة	الأداء على القيمة المضافة	المعالم الديوانية		
	دون تحديد حصة	-	-	10	ملفوف لفتى علفى وشوندر (بنجر) علفى وجذور علفية وكلاء وبرسيم (فصة) وكرب علفى وترمس وكرسنة (بيقية) ومنتجات علفية مماثلة وإن كانت بشكل كريات مكتلة غير الدرع العلفى المنضوي تحت البند التعريفي 121490901	م 121490

الفصل 2 - يضاف إلى الجدول الملحق بالأمر الحكومي عدد 2605 لسنة 2015 المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 المشار إليه أعلاه الآتي :

الشروط	الحصة السنوية	الامتيازات الجبائية المسندة			بيان المنتجات	البند التعريفي
		المعالم المستوجبة	الأداء على القيمة المضافة	المعالم الديوانية		
ترخيص الوزارة المكلفة بالفلاحة	دون تحديد حصة	-	-	0	النقل (قرط)	12149090914
	دون تحديد حصة	-	0	0	السكر الأبيض	170199100
	دون تحديد حصة	-	0	-	السكر غير الممزوج بالعمولات أو بالمواد الملونة بما في ذلك السكر المعلب	م 17.01

الفصل 3 . يلغى من الجدول الملحق بالأمر الحكومي عدد 2605 لسنة 2015 المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 المشار إليه أعلاه الآتي
نكره :

الشروط	الحصة السنوية	الامتيازات الجبائية المسندة			بيان المنتجات	البند التعريفي
		المعالم المستوجبة	الأداء على القيمة المضافة	المعالم الديوانية		
	دون تحديد حصة	-	-	0	الملحقات الغذائية المعدة لصناعة الأعلاف المركبة	م 210210
الوزارة المكلفة	ترخيص بالفلاحة	-	6	-	الملحقات الغذائية المعدة لصناعة الأعلاف المركبة	م 210210
	دون تحديد حصة	-	0	0	أغذية أحياء مائية وأعلاف مركبة لتغذية الأسماك	م 23.09
الوزارة المكلفة	ترخيص بالفلاحة	-	6	-	ملحقات غذائية معدة لصناعة الأعلاف المركبة	م 230990
الوزارة المكلفة	ترخيص بالفلاحة	-	-	0	ملحقات غذائية معدة لصناعة الأعلاف المركبة	م 230990

ويعوض بما يلي :

الشروط	الحصة السنوية	الامتيازات الجبائية المسندة			بيان المنتجات	البند التعريفي
		المعالم المستوجبة	الأداء على القيمة المضافة	المعالم الديوانية		
الوزارة المكلفة	ترخيص بالفلاحة	-	6	0	الملحقات الغذائية المعدة لصناعة الأعلاف المركبة	م 210210
الوزارة المكلفة	ترخيص بالفلاحة	-	0	0	أغذية أحياء مائية وأعلاف مركبة لتغذية الأسماك	م 23.09
الوزارة المكلفة	ترخيص بالفلاحة	-	6	0	ملحقات غذائية معدة لصناعة الأعلاف المركبة	م 230990

الفصل 4 . تلغى نسبة 12% من الأداء على القيمة المضافة المدرجة بالجدول الملحق بالأمر الحكومي عدد 2605 لسنة 2015 المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 المشار إليه أعلاه وتعوض بـ 6% بالنسبة للمنتجات التالية :

بيان المنتجات	البند التعريفي
النحل المستعمل في التلقيح الطبيعي للنباتات والأشجار	م 01.06
تراب	م 25.30
الخبث	م 27.03
حبيبات البولياميد الصالحة لصناعة شبك الصيد البحري	م 39.08
شعيرات من بولياميد ذات 67 ديستكس أو أكثر وذات قطر يفوق المليمتر والمستعملة للصيد البحري	م 39.16

بيان المنتجات	البند التعريفي
أكياس من البلاستيك مستعملة في القطاع الفلاحي (معدة لتعبئة الخضر)	م 39.23
الكراسات المدرسية المرقمة تحت أعداد 12 و 24 و 48 و 72 وكذلك كراسات الأشغال التطبيقية والتصوير والمحفوظات والموسيقى	482020000
شباك خاصة بمصائد الصيد البحري الثابتة ذات عقد من نوع كنوتلس، ومصنوعة من مواد ممزوجة بالرصاص	م 56.08
حبال خاصة لشد مصائد الصيد البحري الثابتة مصنوعة من مواد ممزوجة بالرصاص	م 56.08
أكياس من مواد نسجية تركيبية أو اصطناعية مستعملة في القطاع الفلاحي (معدة لتعبئة الخضر...)	م 63.05
اللغائف المعدنية والمعدة لصنع علب لف السردينة	72.10
أنابيب من الصلب مقاوم للصدأ غذائي	م 73.04
مستلزمات أنابيب من صلب مقاوم للصدأ لتجهيزات إنتاج الحليب	م 73.07
سلاسل من الصلب مقاوم للصدأ غذائي	م 73.15
زناكب أخرى من حديد صب أو حديد أو صلب وحلقات ومشابك وأوتاد ومحرقات حلقات ومسامير لمعدات الصيد البحري	م 73.18
لواكب أخرى من حديد صب أو حديد أو صلب لمعدات الصيد البحري	م 73.20
حلقات من النحاس لمعدات الصيد البحري	م 74.15
أوعية كريبيولوجية من ألومنيوم	م 76.12
أنابيب لينة من حديد أو صلب للمحركات البحرية	م 83.07
أغطية علب لف السردينة مستطيلة الشكل سهلة الفتح	83.09
أجزاء مضخات أخرى للسوائل	م 84.13
أجزاء أجهزة تكييف وتبريد الهواء	م 84.15
أجزاء أخرى لآلات تصفية وتنقية السوائل والغازات	م 84.21
أجزاء للأجهزة والمعدات المذكورة بالبند 84.38 غير آلات المخابز والمرطبات	م 84.38
أجزاء المولدات الكهربائية والمولدات التناوبية للمحركات البحرية	م 85.11

الفصل 5 - تطبيق أحكام هذا الأمر الحكومي ابتداء من أول جانفي 2017.

الفصل 6 - وزيرة المالية ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير الصناعة والتجارة مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ أحكام هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
تونس في 9 مارس 2017.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور

وزيرة المالية

لمياء بوجناح الزريبي

وزير الصناعة والتجارة

زياد العذاري

وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

سمير الطيب